

## تحقیقات (

# اختفاء رياض الأطفال الحكومية لصالح الأهلية العاملة دون رقابة



في معظم دول العالم، تعد رياض الأطفال جزءاً من نظام التربية والتعليم المبكر، إذ تتراوح أعمار الأطفال عادةً بين (6-3) أعوام وتكون خدماتها مجانية، مع الأخذ بالحسبان الكثافة السكانية للأحياء والتي بموجبها يتم افتتاح تلك الرياض. لكن الأمر ي العراق يختلف، إذ باتت رياض الأطفال الحكومية تعد على أصابع اليلد وشبه منقرضة، ناهيك عن الإهمال الذي طال مفاصلها التعليمية، لذا لجأت اغلب العوائل وبشكل خاص الموظفين، الى تسجيل أولادهم في الرياض الأهلية.

> □ قسم التحقيقات عدسة: محمود رؤوف

حتى انتهاء الدوام الرسمي ظاهرة رياض الأطفال الأهلسة اتسعت في عموم البلاد لشيح الحكومية منها في ظل التسهيلات المقدّمة من قبل الجهات التربوية المختصة بهذا الشائن، فضلاً عن عدم وجود أية معوقات يمكنها أن تقف بوجه هذا المشروع المربح الى حد كبير، بحسب وصف عدد من المتخصصين في الشأن التربوي، إذ باتت الغاية الربحية هي الصفة السائدة، في حين تم الابتعاد عن المنفعة التربوية والعلمية التي يمكنها أن تسهم في خلـق جيـل يستطيـع لفـظ الحروف الأبجدية بشكل صحيح قبل

الموظفة الحكومية زينب صالح، متزوجة من موظف أيضا، ما حتَّم عليهما تسجيل ابنيهما في روضة أهلية يستمر الدوام بها حتى ساعة انتهاء الدوام الرسمى، وتقول زينب التي تسكن منطقة بغداد الجديدة، لم أجد روضة حكومية في المنطقة سوى واحدة لم تعد صالحة، فضلا عن انتهاء الدوام فيها في الساعة الواحدة في أبعد وقت. مستطردة: لـذا لم يكن أمامي سوى اللجوء الى الأهلية، وهنا أيضاً ثمّة عقبة، إذ يحتم بقاء الدوام في الروضة حتى

دخولهم المدارس في أقل تقدير.

غياب الحضانات في دوائر الدولة، أما الموظفة مياسة نورى، لديها طفلان،

إجبارية

مثلما كان معمو لا بـه سابقا، وكما موجود الأن في بعض الدوائر بخاصة العائدة الي مجلس الوزراء، اذيتم توفير حضانات لأطفال الموظفات في تلك الدوائس وهي بادرة مهمة لرفع التكاليف عن الموظف. مؤكدة على أهمية شمول كل دوائر الدولة

ومتعددة، ويشكل خاصى الأجور المرتفعة والتى تتراوح بين ١٠٠ الى ٣٠٠ ألف دينار، حسب وقت الدوام والمكان، وما تقدمه من خدمات وميزات. أيسر شاكر موظف يسكن البلديات بسين لـ(المـدى) أن أجـور رياض الأطفال الأهلية مرتفعة وباتت تشكل عبئا أخر يُضاف الى الأعباء المالية والالتزامات الأخرى كأجور الكهرباء والإيجار وبقية مستلزمات المعيشة. وبشأن رياض الأطفال الحكومية: للأسف لا وجود لهذه

غير كفيلة بتقديم العناية اللازمة للأطفال. مشيراً: الى اللا مبالاة ليعض المربيات من الكوادر التعليمية لهذه الرياض، منوّهاً: الى أعمار المربيات والمعلمات الكبيرة، الأمر الذي يجعل الكثير منهن غير قادرات على متابعة الأطفال بشكل مستمر. الاء فيصل، موظفة حكومية تدفع (١٠٠) ألف دينار لابنها الصغير البالغ من العمر

(٤) سنوات وأجور نقل (٣٠) ألف دينار، إضافة الى الكلينكس وشراء كتب ومناهج تعليمية خاصـةِ بالروضة وبسعر ٢٥ ألفٍ دينار. وأحيانا تدفع مُجبرة مبلغا محددا

تدفع (١٥٠) ألف دينار شهرياً. مضيفة: إلا أنها اكتشفت بأنها تدفع قرابة (٣٠٠) ألف دينار لقاء مشاركة طفليها في مناسبات وحفلات الروضة التي تُفرض فرضاً على أسرة الطفل مع بعض الحاجيات التي يُفترض بالروضة توفيرها.

أما خالد ثامر، والد طفل يبلغ من العمر ثلاثة أعوام، اضطر الى إلغاء تسجيله في إحدى الروضات الأهلية بسبب كثرة الأطفال، ذاكرا لـ(المدى) حسب الإعلان الترويجي للروضة عبر صفحة خاصة في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، أقدمت على تسجيل طفلي نظراً للميزات التي ذكرت في الإعلان، لكن بعد اسبوع عاد مريضاً، ما أن شفى وعاود الذهاب الى الروضة، حتَّى أصيب بوعكة صحية أخرى. معللاً: سبب ذلك الى كثرة الأطفال والاختلاط الذي يصيبهم بالعدوى، فضلا عن غياب الرعاية الصحيـة. داعيا: وزارة التربية الى تشديد الرقابة على هذا القطاع المهم المرتبط بسلامة وأمن الأطفال الذين يفترض أن يتمتعوا بالعناية والاهتمام.

## الحل الأمثل عاملة أجنبية

سوسين محمد، موظفة في شركة اتصالات تقول لـ (المدى) اضطررت الى الاستعانة بعاملة أجنبية من اجل الاعتناء بطفلي والبيت، بسبب ظروف عملي وعدم توفر دور حضانة مناسبة تلتزم بوقت مناسب لعودتى للبيت. مضيفة: معظم دور الحضانية تعييد الأطفيال الساعية الثانية أو الثالثة، وعملي يستمر حتى الساعة الرابعة، ناهيك عن الزحام والتأخر في الوصول الى المنزل.

وأضافت محمد: أن الكثير من مباني الحضانات غير مناسبة وغير مؤهلة وتفتقر للتهوية الجيدة المناسبة، إضافة الى العدد الكبير للأطفال في بعضهن. مشيرة: الى أن البعض من المربّيات في هـذه الحضانـات إذا كانـت الحكوميـة أو الأهلية غير مؤهلات للاهتمام والاعتناء بالأطفال. مشددة: على أنها تخوفت على طفلها من خلال سماعها بعض القصص عن تعامل المربيات مع الأطفال بشكل عنيف، وإرغامهم على تناول المهدئات أو مزجها مع الشراب والطعام.

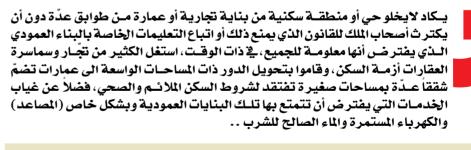
وبيّنت الموظفة، أن هذه الرياض باتت تجاريــة اكثر مـن كونهـا تعليمية تحرص على تنشئة الاطفال وتأهيلهم لدخول المدارس الابتدائية. لافتـة الى: أن الكثير منها يخالف شروط التأسيس، لكن بسبب الظرف الحالى لا تُتخذ أية إحراءات أو عقوبات رادعة بحق المخالفين، ناهيك عن العلاقات الشخصية بين أصحاب هذه الرياض والجهات المانحة لإجازات العمل. الساعة الثالثة عصراً تزامناً مع انتهاء الدوام الرسمي للدوائير. مستدركة: لكن هنا أيضاً ثمة مشكلة أخرى، إذ علينا دفع أجور ساعة إضافية حتى موعد وصولنا الى الروضة، وهذا يعني مصاريف

أحدهما في الحضانية، والآخر في الروضة، أوضحت لـ(المدى): لم يكن امامي سوى الروضة الأهلية في ظل غياب الحكومية، والتي ممكن أن تبقى حتى ساعات انتهاء الدوام الرسمي. منوهة الى

أجور مرتفعة ومشاركات الرياضي في مناطقنا، وإن وجيدت فهي الشكوى من رياض الأطفال الأهلية كثيرة

إلى إدارة الروضية لقاء مشياركة طفلها في مناسبات وحفلات الروضية التي تفرض فرضياً على أسرة الطفل وشراء ملابس معينة لمناسبة ما، إضافة إلى أن ادارة الروضة ترسل لها قصاصة صغيرة تبلغها بالطلبات الأسبوعية!!

فيميا قاليت والبدة الطفلية نيور عليي: في إحدى رياض الأطفال الأهلية، إنها قد خُدعت بعد أن أوهمتها إدارة الروضة، بأن الأُجور الشهرية للطفل الواحد (٧٥) ألف دينار فقط، وبما أن لديها طفلين، عليها أن





وحسب قانون أمانة العاصمة، القطع المخصّصة، على سبيل المثال، كأسواق ضمن المناطق السكنسة تنطسق عليها ضوابط الشوارع التجارية عدا التحديدات التالية :ارتفاع السوق بثلاثة طوابق، اذا كان الملك يقع على شارع بعرض أقل من ٢٠ مـترا، واذا كان الملك يقع على شارع ٢٠ متراً فأكثر، فتعتمد كثافة بنائية بمقدار ٣،٥، يكون استعمال الطوابق المتكررة شققاً سكنية أو مكاتب أو عيادات أطباء أو محالا ويكون الطابق الأرضى محالا تجارية. لكن ثمّة شوارع فرعية لايتجاوز عرضها العشرة أمتار، وتم تحويل عدد من الدور السكنية الى عمارات بثلاثة طوابق ومنها أربعة حسب الكثافة

السكانية للمنطقة.. وتنصى شروط أمانة العاصمة بمنح إجازات البناء للعمارات السكنية تقديم مخططات معمارية متكاملة (مخططات أفقية ومقاطع وواجهات معمارية) صادرة من قبل مكتب هندسي معماري مصمّـم ومسجّل لدى نقابـة المهندسين العراقية. ضوابط البناء توفير ارتداد أمامي خمسة أمتار عن الشارع الرئيس، وثلاثة أمتار عن الشارع



الفرعي والخلفي، في حالة كون القطعة تطل على اكثر من شارع، نسبة البناء لكل طابق ٧٠٪ من مساحة القطعة، وأن لاتقل مساحة الشقة السكنية الواحدة عن ٧٥ مترا مربعا، يحدد عدد الطوابق بالكثافة البنائية للقطعة وحسب المحددات التالية :تعتمد كثافة بنائية بمقدار ٥ من مساحة الأرضى في حالة كون القطعة تقع على شيارع بعرض ( ٢٠ - ٢٠ ) مـترا، تعتمـد كثافـة بنائية بمقدار ٦ من مساحة الأرضى في حالة

كون القطعة تقع على شارع بعرض اكثر من (٤٠) مترا، السماح بزيادة عدد الطوابق عن طريق تقليل نسبة البناء اذا ظهرت ارقام غير صحيحة والتي تمثل عدد الطوابق، فيقرب الكسر الى الرقم الأعلى مشلا، (٦،٢) طابق يقرب الى (٧) طابق، تعتمد كثافة بنائية بمقدار (٣،٥) من مساحة الأرض في حالة كون القطعية تقع على شيارع بعرض أقل من (۲۰) مترا، یجب توفیر مصعد کهربائی وسُلم هروب اضطراري إذا كان ارتفاع

المبنى أربعة طوابق فأكثر، لايجوز فتح شبابيك على الأملاك المجاورة إلا بعد الرجوع مسافة لاتقل عن ٢ متر من حدود القطعة المجاورة، لايجوز أن يزيد مستوى الطابق الأرضى على مستوى الرصيف بارتفاع اكثر من متر واحد، ولايجوز وضع سلم دخول ضمن الارتداد الأمامي، يجب أن لايتجاوز حدود بناء السرداب عن خط البناء للطابق الأرضى من جهة الشارع

الأمامي والجانبي والخلفي، كما يجب

توفير المتطلبات البيئية.

التجاوز على الخدمات العامة وبشأن الشروط المنصوصة في قانون إجازات البناء والعمل بها، يوضح المهندس عمار محسن لـ(المدى) أن أغلب العمارات التي يتم بناؤها في الاحياء السكنية غير خاضعة لتلك الشروط. مضيفا: إذ يستغل البعض من اصحاب الاملاك وتجار العقارات الفوضى الحالية وغياب تطبيق القانون، فضلا

عن الفساد الذي يضرب أغلب مفاصل الدولة بما فيها الجهات المسؤولة عن التخطيط العمراني.

ويشير محسن، الى أن اغلب العمارات التي تَشيّد في المناطق السكنية تخلو من شروط السلامة والامان، بخاصة المصاعد الكهربائية ومخارج الطوارئ. مسترسلا: كذلك مخالفة مساحات البناء، إذ تكون اغلب تلك الشقق ضيّقة وصغيرة. مشددا على ضرورة أن يُعاد النظر بأغلب تلك البنايات، وأن تخضع

لقانون السكن ومنح إجازات البناء مع فرض غرامات على المخالفين. وفي ما يخص تأثير تلك التجاوزات في الخدمات، بين المهندسس رياض مهدي، حتما هناك تجاوز كبير على الخدمات، فالبيت الذي تحوّل الى عمارة سكنية تضمّ في أقل تقديس (٢٠) شقة، يسكنها قرابة ١٠٠ فرد غير البيت الذي يسكن من ١٠ أفراد في أبعد حدود. لافتا الى أن ذلك ينعكس على ديمومة تلك الخدمات وبشكل خاصل الكهرباء وماء الشرب، فضلا عن المجاري واستخدام الرصيف

الذي حتما سيحوّل الى كراج. ويؤكد مهدي، إن بقاء بناء العمارات في الأحياء السكنية سيزيد من تردي الخدمات العامة ويسبب أزمات لسكنة تلك الأحياء، فضلا عن الفوضى والضوضاء. مشدداً على اهمية انهاء أزمة السكن وبناء مجمعات سكنية خارج حدود العاصمة، لأجل فك الاختناقات الحاصلة في مركز العاصمة. لافتا الي ضرورة تطوير قطاعات الخدمات أيضا والأخذ بالحسبان الزيادة السكانية

الشوارع الفرعية في مناطق الكرادة داخل وحي الوحدة وشوارع ٢٤ و ٥٦ و ۲۲ اخترقت بهذه العمارات وبشكل لافت، مما سبب ازعاجات كثيرة لسكنة تلك المناطق. الموظفة سلوى حميد، تسكن في أحد الشوارع الفرعية في شارع ٤٢، شكت وجود بناية سكنية مكوّنة من أربعة طوابق تطل على مسكنهم. موضحة أن هذه العمارة كانت في السابق منزلا لعائلة مسيحية هاجرت إبان العنف الطائفي ليباع المنزل الى أحد تجار العقارات الذي حوّله الى عمارة دون مراعاة أهالي المنطقة.